

"الإعدام والسّجن" لقتلة خاشقجي: لماذا أبقيت السلطات السعودية هُويّة وأسماء القتلة الشّهانية "مجهولة"؟

وهل يعود المُستشار القحطاني والعسيري إلى مَنصِبَيْهما بعد مُفاجأة براءتهما؟.. كيف جرى التّركيز على حُضور تركيا وعائلة المغدور المُحاكمة ولماذا؟.. هل نجحت المملكة في طي ملائفة الاغتيال بتسع جلسات و"احترمت مبادئ العدالة"؟

عمان- "رأي اليوم"- خالد الجيوسي:

تعهد الأمير محمد بن سلمان بمحاسبة المسؤولين عن مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده في تركيا، بل وتحمّل ولي عهد المملكة، مسؤوليّة الجريمة لأنها وقعت في عهده، أو في ظل سلطته كما قال، تَحَقَّقَ الأمر فيما يبدو، جرى التّحقيق، وتمّت المُحاكمة داخل المملكة، أو وفق السّيادة وفق التّعبير السعوديّة، خمسةٌ صدر بحقّهم حُكم الإعدام، وثلاثة آخرين بالسّجن.

المُفاجأة اللافتة، أنّ الأحكام التي تنوعت بين الإعدام، والسّجن، أبقيت على هُويّة "قتلة" خاشقجي مجهولةً، وهو ما طرح تساؤلات الهدف من إخفائها، مع ظُهور صور وأسماء المُتورّطين مُسبقاً على وسائل الإعلام، وإمكانية عدم تنفيذ الأحكام بحقّهم على أرض الواقع، فيما أكدّت النيابة السعودية على أنّ الجريمة لم تتم بنيّة مُسبقة، وهو ما يُعيد التّذكير بتصرّفاتٍ سعوديّة رسمية تباينت وقت مقتل خاشقجي، حيث كانت قد نفت عِلمها بدُخول الأخير لقنصليتها، ثم أقرّت بوقوع الجريمة، وأنّها وقعت في حينها دون تخطيطٍ مُسبق أو مُتعمّد، وبتعليماتٍ عُلّيا، وحرّاء خلاف لحظي بين الضحىّة والجُناة، وهي أحكامٌ كذلك قابلةٌ للاستئناف، والمقدّرة عن المحكمة الجزائية يُمكن أن تُسْتأنف، وهذا يعني قانوناً أنّ الأحكام الصّادرة بحق المُتّهمين المجهولين يُمكن أن تُخفّف، ولم يُغلق الباب النهائي للفصل بها أمامها.

العربّية السعودية، تُريد أن تُغلق ملف مقتل خاشقجي إلى غير رجعة، حيث كان لافتاً مع إصدار الأحكام، التّركيز الإعلامي السعودي على مسألة حُضور مُمثّلين عن تركيا جلسات المُحاكمة التسع (البلد التي وقعت على أراضيها) الجريمة، وهدّد رئيسها رجب طيب أردوغان بملاحقة المُتورّطين فيها

حتى أعلى الهرم السعودي، وهو ما أوحى للبعض من المُراقبين، أنَّ الملف يُراد طيًّا مُقابل تسويات، بحضور مُمثّلين عنها، إلى جانب دول دائمة العُضوية في مجلس الأمن وهو ما أعلنَه المتحدث باسم النيابة العامة السعودية شلunan الشلعان، وهو ما قد يُضفي على جلسات المحاكمة طابع الشرعية، والمصداقية أمام العالم، وبتحقّق شرط محاكمة المُتورّطين على أراضي المملكة، وعدم تسلیمهم، كما جرت العادة في مثل تلك القضايا بحسب الأدبيات السعودية.

وبالرغم من "التمثيل التركي" التي أعلنت عنه النيابة السعودية، علّقت الخارجية التركية حول الحكم، وقالت إنه أبعد ما يكون عن تحقيق العدالة، وكررت دعوتها للتعاون القضائي مع السلطات السعودية في مقتل خاشقجي، مما يطرح التساؤلات حول خطوات جديدة قادمة من عدمها، وحقيقة وجود التسويات معها، ويجري كُلُّ هذا، على وقع المُناوشات الإعلامية الدرامية السعودية- التركية، آخرها الهجمة على حُكومة الوفاق الليبيّة "الشرعية" التي يدعمها أردوغان بقيادة فائز السراج، فيما تصطف المملكة إعلاميًّاً إلى جانب حليفها الإماراتي والمصري، بقيادة المتقاعد العسكري خليفة حفتر.

بعض الانتقادات وجّهت من قبل المُناوئين لسياسات المملكة الحالية، بعد إعلان دور الأحكام، حول قصر عدد الجلسات، أمام قضيّة رأي عام، هزّت العالم، وطالت اتهاماتها ولـ"العهد" الأمير بن سلمان، الذي كان قد نفى علمه بالجريمة، أو إعطائه أيٍّ تعليمات لتنفيذها، فتسع جلسات، يصدر الحكم بالعاشرة، وهو محل انتقاد وجدل، وتشكيك، بغض النظر عن استمرارها لمُدّة قُرابة العام، أقلّه بالنسبة لأمين عام مُنظّمة "مراكش بلا حدود" كريستوف دولوار، وأنيس كالamar، مُقرّرة الأمم المتحدة فالوّل دولوار اعتبر أنَّ العدالة لم تُحترم، حيث لم تحترم برأيه المحاكمة مبادئ العدالة "المُعترف بها دوليًّا"، أمّا كالamar فوصفتها بالهزليّة.

وكانت قد تردّت أنباء، حول حصول تسويات ماليّة ما، بين عائلة المغدور الصحافي جمال خاشقجي والسلطات، مقابل تنازلهم عن رفع قضايا في المحاكم الدوليّة، في مقابل هذا، أكدّت النيابة العامة حضور عائلة الصحافي الراحل جلسات المحاكمة، وهو ما يعني موافقتها بشكلٍ أو باخر على الشكل النهائى للأحكام الصادرة بحق قتلة والدهم، دون توجيه أيٍّ انتقادات "لمبادئ العدالة" وظروف تنفيذها، كما وتأكيد ابنه صلاح خاشقجي مُسبقاً، أزهـه يَرْفُعُ استغلال والده للنيل من وطنه، وهو الذي جمعه مع الأمير بن سلمان، مَشهـدُ مُهاـفة لافت أثار العديد من التكهـنات حول ظـروفه، وبعد مقتل والده حيث ظهر صلاح بثوابـ "غير مكتوبـ" مما أثار العديد من علامات الاستفهام.

بعض الأوساط السعودية الافتراضيّة، تقول إنَّ سلطات بلادها أحكمت السيطرة في ملف خاشقجي، وقد مت المحاكمة عادلة وفق الأدلة والقرائن، ولكن المفاجأة اللافتة الكُبرى التي قد تُعيد تسلیط الأضواء على القضية الدمويّة، أنَّ المحكمة أطلقت سراح 10 أشخاص، من بينهم نائب رئيس المخابرات أحمد عسيري، والمُستشار سعود القحطاني، وهو ما يعني كما يرصد مُعاً قون، براءة المسؤولين من الصّفـ

الأوّل جميعهم، وانتفاء نظرية تقدّيم "كبس فداء" منهم، حتى ربّما عودتهم إلى رأس عملهم ومناصبهم، في ظل تقارير استخبارية، وصحفية، قالت إنّ القحطاني مسؤولٌ عن إعطاء الأمر المُباشر لقتل خاشقجي عبر وسيلة تواصل مرئيّة، وتوافقه مع ولی العهد بالخصوص، فيما كانت وجّهت تساؤلات للأمير بن سلمان في مقابلات صحفية أجرتها، حول مدى واقعية عدم علمه، أو مسؤولي الدولة المُقرّ بين منه (مستشارين) بالجريمة، وجّرأت من جرى توجيه الاتهامات لهم اليوم بالإعدام أو السجن، للإقدام على التّنفيذ لوحدهم، وهو ما فسره الأمير فيما ما معناه بأعداد موطّفي الدولة المهول، الذي لا يُمكنه من معرفة كُل تفصيل يجري فيها.

التحقّقات أيضاً، وبحسب النيابة العامّة، أثبتت عدم وجود عداوة بين المُدانين وخاشقجي، وهو ما يطرح تساؤلات في أوساط المُراقبين، حول الأسباب الحقيقية التي دفعتهم إذاً إلى ارتكاب الجريمة، وأسباب كُل هذا الدمويّة التي انتهت بتنقيع الجثمان، وغياب ما يُفسّر وجود عداوة وبغضّاء وحقد دفين، مع النّفي الرسمي لوجود تعليمات عُلياً، ولماذا يجتمع أكثر من 11 شخص بالأساس في تركيا على قتل خاشقجي، حكمت السلطات السعودية نفسها على المُقاومة، نظراً لسنّه، وعدم تمتّعه تقارير استخبارية أمريكية، على عدم قُدرة خاشقجي على المُقاومة، طريقة مقتل محمود المبحوح أحد أعضاء كتائب عز الدين القسام، والذي قاوم قبل أن يتمكّن قتلته الإسرائيлиين (مجموعة موساد) من حقنه بمادة سامة بفندق في مدينة دبي، ثم خنقه بالوسادة حتى موته، وهو المطلوب الأوّل للجيش الإسرائيلي، السّبب الذي يُفسّر اغتياله، فيما كان خاشقجي يرفض تصنيفه مُعارضًا لنظام بلاده.

ووفق التقييمات الأمريكية (إدارة دونالد ترامب)، قد تكون السعودية قد نفذت دعوات وزارة خارجيّتها، إلى إجراء محاكمة عادلة، وشفافة، ومُحاسبة المسؤولين عن جريمة القتل، لكن ومع استثناء هذه المحاكمة حتى أبرز الصّالحين بالجريمة، قد تضع السلطات السعودية نفسها في مواجهة مع المجتمع الدولي المعنى بحقوق الإنسان في أقلّه، وقد تكون تلك السلطات، سيئة الحظ فيما لو خسر داعمها الأبرز ترامب، على موعدٍ مع المرشّح الديمقراطي المُحدّم للرئاسة جو بايدن الأكثر خطّاً للفوز، والذي كان قد هدد المملكة، بمُعاقبتها تحديداً على جريمة اغتيال خاشقجي، كما وتحويلها إلى دولة منبوذة، وهي تهديدات تصفها أفلام سعوديّة، بالمُوتّة، والمُتغيّرة، فور فوز المرشّح، وتنصيبه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، الذي ستجمعه مصالح اقتصاديّة مُجدّراً مع الدولة النفطيّة.